

الوحدة المغاربية بعد الحراك العربي

الخيار الإستراتيجي لحماية المكتسبات ومواجهة التداعيات

أحمد أعراب*

تقديم: لا أحد يجادل في كون المنطقة العربية، في الفترة الحالية، قد دخلت مرحلة تحول كبير وحراك سياسي غير مسبوق. وقد أفرز هذا الحراك، ولا شك، تغييرات سياسية متلاحقة شملت المنطقة العربية برمتها، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، ما بين ثورات أسقطت نظاماً سياسياً سادت لسنوات طويلة، وثورات لا تزال تناضل ضد نظم سياسية بدت بأنها مستعصية حتى الآن على السقوط¹. وهو ما يكشف في النهاية عن مشهد عربي تتغير ملامحه وتتفاوت متغيراته، وإن كانت تؤكد على أن المنطقة تدخل تدريجياً في عملية تحول تاريخي عميق. سوف تكون له نتائج على المكونات الأساسية للمشهد العربي، بما يؤدي إلى إعادة تشكيله على أسس جديدة تركز على مشاركة أوسع للرأي العام الداخلي وعلى احترام حقوق الإنسان والمواطنة ومساحة أوسع للمشاركة والتعددية السياسية ورفض التبعية².

لقد ظل هدف الوحدة والاندماج بين الأقطار العربية والإسلامية مطلوباً. ولأجل ذلك عدة محاولات توحيدية واتسمت بقدر كبير من الجدية والإرادة. غير أن تحقيق "إتحاد" على غرار الإتحاد الأوروبي، أو مجموعة دول "البريكس"³ الخمس مثلاً، يبقى بعيد المنال، وذلك في ظل واقع التجزئة المستند على "الدولة القطرية" الذي يبقى هو الغالب.

وغير بعيد عن الموضوع، يعتبر مشروع الاتحاد المغاربي من طينة هذه المشاريع. حيث يتفق معظم الباحثين المهتمين بالحقلين السياسي والحياة الدولية، بأنه قد عرف تعثراً واضحاً منذ البدء في تأسيسه. إذ على الرغم من رؤيته النور سنة 1989 بموجب اتفاقية مراكش، فإنه لم ينجح في تحريك أجهزته وتفعيلها. ومرد ذلك لأسباب عدة، اختلط فيها السياسي بغيره، ليصل في النهاية إلى اندماج معطل بكل المقاييس على الرغم من توفر كل الظروف والمقومات التي من شأنها إنعاش هذا الإندماج.

لقد شهدت العلاقات الدولية في العشريتين الأخيرتين تحولاً عميقاً في قوة وفعالية العوامل الفاعلة والمؤثرة على الدولة الوطنية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وذلك لصالح تزايد قوة وتأثير العوامل الخارجية على العوامل الداخلية⁴. ولعل ما عرفته الساحة الدولية العربية من حراك وتغيير لبعض الأنظمة، أوجب على الدول العربية عامة والمغاربية خاصة، ضرورة إعادة النظر في سياساتها الخارجية وفق منظور جيوسياسي يستجيب لتحديات المرحلة. وذلك بما يقتضيه الأمر من تنسيق الجهود وتضافرها بحجم ومستوى التحديات المطروحة، والتي - من الصعب بمكان - مواجهتها بمجهود فردي لدولة من الدول مهما بلغت قوتها.

*طالب دكتوراه، تخصص قانون عام وعلوم سياسية / جامعة محمد الخامس، **جامعة محمد الأول**، وحدة <ahme_1_1@hotmail.fr>

¹ المقصود هنا النظام السوري.

² للإستزادة في الموضوع، انظر: محفوظ سلام، "الربيع العربي ومستقبل التحولات الراهنة"، على الرابط:

<http://www.mahfoudsalam.com>, consulté le: 1er avril. 2014 à 16h

³ تضم كلا من الصين، روسيا، البرازيل، الهند، وجنوب إفريقيا. ويعتبر مجموع اقتصادها مواز لاقتصاد أمريكا، والمتمثل في حوالي 16 ترليون دولار.

⁴ عمار جفال، **أثر العوامل الخارجية على المسار التكاملي بين دول المغرب العربي**، أشغال الندوة المغاربية : نصف قرن على المشروع المغاربي: كلفة اللامغرب، المنظمة من طرف مختبر الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش، نونبر 2008، مطبعة الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2010، ص: 49.

وإن يكن الأمر كذلك، فإنه - وحسب رأيي - من الضروري الغوص في موضوع الوحدة المغاربية بعد الحراك العربي كخيار استراتيجي لحماية مكتسبات هذا الربيع لدى بعض هذه الدول، وذلك باعتباره موضوعاً يمكننا من معرفة درجة التأثير الذي لعبته أحداث الربيع العربي على ضرورة رأب صدع هذا الإتحاد، وكذا من دراسة السيناريوهات المحتملة لمستقبل علاقات دول المغرب الكبير وفق رؤية شمولية تحاول الأخذ بعين الاعتبار مختلف المناحي في هذه العلاقات: إن على مستوى درجات المصالح المشتركة، أم على مستوى أطراف هذه العلاقات من الثنائية إلى الجماعية. كل هذا وذاك، سيجعلنا تطرح من جديد ويالحاح شديد فكرة الإتحاد المغاربي بإلحاح شديد أكثر من أي وقت مضى، كاستراتيجية اضطرارية وليس كروية اختيارية.

وعلى هذا الأساس، سيتم تناول إشكالية الموضوع في ثلاثة محاور أساسية وفق التصميم التالي:

المحور الأول: الجذور التاريخية لفكرة الإتحاد المغاربي.

المحور الثاني: الاندماج المغاربي بين موجبات التكامل ومعوقات التفعيل.

المحور الثالث: الوحدة المغاربية بعد الحراك العربي: الخيار الإستراتيجي لحماية المنجزات ومواجهة التحديات.

المحور الأول: الجذور التاريخية لفكرة الإتحاد المغاربي

تعود فكرة الإتحاد المغاربي التي وجدت صداها لدى النخبة السياسية والمتقنين في دوله (أي دول الإتحاد) إلى زمن بعيد، يرجعه البعض إلى زمن المرابطين. كما كانت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، على يد علماء ومفكرين بخلفية دينية تنوحي إقامة أمة مغاربية يسودها التكامل والاندماج. إذ صيغت في البدء هذه الرغبة في شكل خطابات وكتابات تنادي بمفاهيم وحدوية من قبيل: الأمة، الوحدة، المنطقة... وتعتبر كلها عن جدية هذا الطرح وجدواه⁵.

لقد كانت فكرة الإتحاد المغاربي كانت تشغل بال قادة الحركات التحررية في هذه الدول، الذين كانوا يؤمنون بالفكر الوحدوي الذي يتجاوز حدود الدولة القطرية إلى التفكير في تشكيل قطب جهوي بعد تحرر كل دولة من الإستعمار. إذ أسس مصالي الحاج نجم شمال إفريقيا سنة 1928، ثم بعده مكتب المغرب العربي⁶. بل الأكثر من ذلك بلغت درجة التفكير الوحدوي في رفض صالح بن يوسف إعلان تونس كدولة مستقلة بمفردها، ما لم يتم الإعلان الجماعي لباقي الدول المغاربية عن استقلالها.

إن توجه تونس إلى تسوية انفرادية مع فرنسا، بعد تنصيب حكومة مينديس فرانس، أدت إلى تخوف القادة الجزائريين من أن يتجه المغرب بدوره إلى تسوية سياسية، فتبقى الثورة الجزائرية بمفردها في مواجهة فرنسا. ولعل هذا ما دفعهم إلى الإسراع

⁵ للتوسع في الفكرة، انظر: محمد العربي المساري، "التضامن الفعال للمغرب وتونس مع الجزائر أساس أرضية مؤتمر طنجة"، أشغال الندوة المغاربية، مرجع سابق: ص: 33 وما بعدها.

⁶ لقد نص الدستور المغربي لسنة 2011 على عبارة "المغرب الكبير" عوض "المغرب العربي". وذلك في إشارة واضحة إلى ضم المنطقة لمجموعة من الهويات، كالأمازيغية مثلاً.

بالإرتباط مع المقاومة المسلحة المغربية بحلف يقوم على أساس خوض معركة شاملة لا تنتهي إلا باستقلال مجموع أقطار شمال إفريقيا⁷.

لقد اعتبرت تونس مثلاً، بأن استقلالها يعد ناقصاً ما لم تستقل الجزائر. وذلك لاعتبار واقعي ملموس مفاده أن الإحتلال الفرنسي للجزائر، كان هو المنطلق لاحتلال تونس والمغرب. وبأن استمرار فرنسا في المغرب الأوسط، هو تهديد للمغربين الأدنى والأقصى من جديد⁸.

لقد تشكل الوعي بوحدة المغرب الكبير لأول مرة إذافي أحضان الحركات التحررية الوطنية المغربية منذ مطلع القرن الماضي. إذ أكدت جميعها على البعد المغاربي في استراتيجياتها وأهدافها، رغم أنها تميزت بطابع وطني قطري. ولهذا، لم يكن من الغريب تنسيق قادة الحركات الوطنية في المغرب الكبير، بعد الحرب العالمية الثانية وقبل استقلال بلادهم في القاهرة منذ 1948، لاسترجاع الحرية من المستعمر. وقد توطدت هذه الفكرة في خضم الكفاح المسلح من أجل الإستقلال، في أول مؤتمر للأحزاب المغربية المنعقد بمدينة طنجة سنة 1958. وتكمن أهمية هذا المؤتمر في كونه شكل مضمونا واضحا لفكرة المغرب الكبير⁹.

لقد طرحت مسألة الإتحاد في مؤتمر طنجة الذي جمع شخصيات عدة من الدول المغربية: علال الفاسي، المهدي بن بركة، عبد الحميد مهري. إذ على الرغم من الظروف الصعبة التي كانت تمر بها جل الدول المغربية، بسبب الإستعمار، فإن ذلك لم يمنع من طرح فكرة الإتحاد والحديث عن استبعاد كل النقاط الخلافية التي من شأنها عرقلة انطلاق قطار الاندماج. لتأتي سنة 1961، حيث التقى الملك محمد الخامس رحمه الله، وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بخصوص موضوع الإتحاد، وتم الحديث عن تأجيل العديد من النقاط التي لا تزال محل خلاف رغبة في عدم عرقلة الاندماج المرجو.

إن هذا السرد المختصر لفكرة الإتحاد المغاربي، إن كان يوحي بشيء، فإنه يوحي بالوعي المبكر بضرورة هذا الخيار. ويعبر من جهة أخرى عن درجة النضج السياسي لدى قادة الدول المغربية بضرورة الاندماج والتكامل كخيار ناجح، تستطيع هذه الدول من خلاله رسم أهدافها المشتركة بمنظور جماعي موحد قوامه التعاون والتكامل والاندماج.

المحور الثاني: الاندماج المغاربي بين موجبات التكامل ومعوقات التفعيل

هناك إجماع واضح على أن الدول المغربية تتوفر فيها كل المقومات لتؤسس اتحادا وتكتلا كما هو معمول به في هذا الإطار. بل الأكثر من ذلك تضافرت السبل بشكل ربما لم يتوفر للتجمعات الاتحادية الأخرى، كالإتحاد الأوربي مثلاً، على الرغم مما حققه من مكتسبات في سبيل الوحدة والاندماج.

تتقاسم الدول المغربية الخمس مشتركات تؤهلها أيما تأهيل لتشكيل قطب إقليمي قادر على التنافس والصمود أمام التحديات الراهنة، خاصة في خضم التكتلات المشكلة وعياً بأن بقاء الدول منفردة قد يعجزها، والحال هذه، عن الإلتحاق بالركب: اقتصادياً، عسكرياً، اجتماعياً، أمنياً.

⁷ محمد العربي المساري، مرجع سابق، ص: 29.

⁸ المرجع نفسه، ص: 32.

⁹ عمار جفال، مرجع سابق، ص: 50.

تشارك الدول المغربية الخمس في الشروط الضرورية لأي اتحاد: الدين، اللغة، التاريخ المشترك، التقارب الجغرافي، المصير والإهتمام المشترك (القضية الفلسطينية مثلا)، ومع ذلك نلاحظ جمودا واضحا على مستوى التفعيل. إذ أن المقومات سائلة الذكر لم تتوفر حتى لأكبر الإتحادات المعروفة عالميا، كالإتحاد الأوروبي ومجموعة دول البريكس الخمس سائلة الذكر.

لقد تم الإعلان رسميا عن ميلاد الإتحاد المغربي سنة 1989 بموجب اتفاقية مراكش، وتم التنصيص في وثيقة التأسيس على إنشاء منطقة للتبادل الحر عام 1992، والإتحاد الجمركي عام 1995، والسوق المشتركة سنة 2000. غير أن شيئا من هذا لم يحدث. كما أنه لم يعقد سوى ست دورات، وتم التوقيع على 36 اتفاقية، لم يصادق إلا على ست منها فقط¹⁰.

إن معدل التبادل التجاري بين دول الإتحاد لا يتجاوز 1.2 بالمئة، في حين نجد هذا المعدل يصل إلى حوالي 32.7 بالمئة مع الدول الأوروبية. هذا، وإن غياب التكامل بين هذه الدول يفقدها نموا بنسبة تتراوح بين 1 إلى 2 بالمئة. زد على ذلك، أن غياب هذا التكامل يضيع على هذه الدول أكثر من 720 مليار دولار سنويا. في الوقت الذي نجد فيه بأن المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يكثران من الدعوات الرامية إلى رفع الحواجز الجمركية بين الدول المغربية، وفتح الحدود، وإقامة سوق مشتركة للسلع والبضائع والاستثمارات، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة تعمل على استقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية بما يخدم تنمية المنطقة¹¹.

تبلغ مساحة المنطقة المغربية حوالي 6 ملايين كيلو متر مربع، وبها أكثر من 100 مليون نسمة، مما يعني سوق استهلاكية ضخمة تجعل النمو الإقتصادي في أوجه. حجم الأموال الموجودة بالمنطقة 370 مليار دولار، فيها ثروات عدة: 3 بالمئة من الإحتياط العالمي للبترو، تصدر 3 ملايين برميل يوميا، 4 بالمئة من احتياطي الغاز في العالم، و50 بالمئة من مخزون الفوسفات¹².

إن عدم التعجيل بالإندماج المغربي الفعلي بسوء الإستغلال المشترك للثروات المتوفرة في دول الإتحاد، من شأنه أن يعيق العمل على تنمية المنطقة وتشكيل قطب إقليمي حقيقي له وزنه في العالم ويواجه بحق التحديات المطروحة.

إن التحدي الآخر الذي يواجهه مشكل عدم الإندماج هو غلق الحدود. إذ أن هذه العملية من شأنها تفويت فرص مالية كبيرة وتصعيب الإجراءات المعاملاتية بين الدول. فعلى سبيل المثال، فإن أكثر من خمسين مقالة مغربية بالجزائر لصناعة التكنولوجيا لا تستطيع تصدير هذه المنتجات مباشرة إلى الجزائر بسبب إغلاق الحدود، وتتم هذه العملية عن طريق فرنسا كطرف ثالث في العملية، مما يتسبب في ارتفاع تكلفة الإنتاج. زد على ذلك، أن الجزائر مثلا، تلتجئ إلى اقتناء بعض المنتجات من تركيا بأثمان مرتفعة، في الوقت الذي يجد فيه المغرب منافسة قوية بشأن نفس المنتجات في السوق الأوروبية.

¹⁰ برنامج في العمق، "اتحاد المغرب العربي والآفاق المستقبلية"، انظر الرابط:

<http://aljazeera.net.consulté le10: 03. 2014 à 14h>

¹¹ للتوسع في الموضوع، انظر: محمد محمود، "اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 7، القاهرة، 1977، ص: 10 وما بعدها.

¹² برنامج في العمق، "اتحاد المغرب العربي والآفاق المستقبلية"، انظر الرابط:

<http://aljazeera.net.consulté le10: 03. 2014 à 14h>

يرجع المحللون المهتمون بالعلاقات المغاربية وشؤون التكامل فيها، أسباب الجمود الذي يشل نشاط العمل المغاربي إلى عدة عوامل داخلية بالأساس، ومنها الإقتصادية المتمثلة أساساً في الخلل البنوي للإقتصاديات المغاربية، كضعف المبادلات البينية والتبعية المفرطة لأوربا¹³. كما يذهب البعض إلى المعوقات المؤسسية وغياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى بعض القادة المغاربة لتكريس الإتحاد المغاربي. ويعتبر نزاع الصحراء المغربية بين المغرب والجزائر أكبر هذه العراقيل، إذ بسبب المواقف الجزائرية المعادية للوحدة الترابية المغربية¹⁴، تمت عرقلة ورش المغرب الكبير واعتباره من المشاريع المؤجلة. وذلك على إثر الأثر السلبي الذي يخلفه على العلاقات المغربية- الجزائرية، والتي كان من المفترض أن تكون الدعامة الأساسية لمسار التكامل المغاربي، على غرار الدور الذي لعبته العلاقات الألمانية الفرنسية على مستوى أوربا¹⁵.

لقد تعالت العديد من الأصوات تنادي بتحييد الأمور الخلافية بين البلدين تأمينا لانطلاق قطار الاندماج، فاللقاء الذي جمع الملك الراحل محمد الخامس برئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1961 سار في هذا الاتجاه. كما أشار تصريح وزير الخارجية المغربي السابق سعد الدين العثماني مؤخراً، إلى تحييد الأمور الخلافية بين دول الإتحاد ليفتح بخصوصها حواراً تدريجياً، والعمل على تطبيع العلاقات على مستوى المجالات الأخرى، أي المضي قدماً في المشتركات.

إن وجود نقاط خلافية بين بلدان الإتحاد لا يجب أن يحجب قطار الاندماج عن الإنطلاق، فقد استطاعت فرنسا وألمانيا تجاوز الماضي الأليم في حدود 7 سنوات، (1952 تم تجاوز الإشكال). إذ على الرغم من المأساة الدامية بين البلدين بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد استطاع البلدان طي صفحة الماضي والإنخراط سوياً في الإتحاد الأوروبي كشركيين. إنجلترا وإسبانيا تجاوزتا مشكل جبل طارق وهما الآن شريكان في الإتحاد الأوروبي. زد على ذلك إيرلندا الجنوبية وإنجلترا تجاوزتا أيضاً مشكل إيرلندا الشمالية، وهما الآن شريكان على عدة أصعدة. كما أن القضية القبرصية لم تكن عقبة أمام اليونان التي سمحت لتركيا بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي برفع الفيتو عن هذا الحق¹⁶.

إذا كانت مظاهر الفشل التي عرفت الجهود والمبادرات الرامية إلى إحداث نقلة نوعية في العلاقات الثنائية أو الجماعية لدول المنطقة، بات من الطبيعي أن ينصرف رهان المهتمين بالشأن المغاربي على العوامل الخارجية بقصد إنجاح التجربة. غير أن هذا الأمر لا يخلو من تعقيدات. كيف ذلك؟

إن المراهنة على العوامل الخارجية بقصد توفير البيئة الملائمة لإنجاح تجربة المغرب الكبير، لا يمكن النظر إليها من زاوية واحدة فقط. فقد يرى البعض بأن كلا من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، يعتبران مؤهلين جداً لطرح مبادرات تعيد الحياة إلى الإتحاد المغاربي والمسار التكاملي فيه. والسبب في ذلك، أن هذين الطرفين لهما مصلحة مباشرة في إحياء الإتحاد، طالما أنه يؤدي، ضمنياً، إلى المضي قدماً في كافة المشروعات المشتركة بين جنوب البحر المتوسط وشماله. وبأن الطرف الأوروبي، هو الأقدر على تقديم رؤية جديدة حول إحياء الإتحاد المغاربي، طالما أنه يستوعب جيداً تعقيدات المنطقة من جهة، وبأنها تتعامل مع دول المنطقة كامتداد ثقافي لها من جهة أخرى. ويستدل هؤلاء بالدور الذي لعبته

¹³ تعتبر جل الدول المغاربية أوربا شريكها الأول، وذلك لعدة اعتبارات. ولعل العامل الجغرافي، بسبب القرب، أكبر معامل في هذا الجانب.

¹⁴Voir à ce propos: Michel CHAMU, pouvoir et institutions au Maghreb, office des publications universitaires, Alger, 1983, p. 143.

¹⁵ أعمار خفال، مرجع سابق، ص: 50.

¹⁶ برنامج في العمق، "اتحاد المغرب العربي والآفاق المستقبلية"، انظر الرابط:

الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، في سبيل دعم التكامل الأوروبي بواسطة مشروع مارشال. ونفس الشيء بالنسبة لليابان التي قامت بنهج سياسة تفضيلية في جنوب شرق آسيا. وما قامت به أيضا، أوروبا الغربية مع دول أوروبا الشرقية. ولعل كل هذه النماذج، تدل على أهمية الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية في دعم العملية التكاملية في منطقة معينة من العالم¹⁷.

لقد أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1997 إلى طرح مشروع شراكة أمريكية مغربية عرف بمشروع "أينزشتات"، والمتمثلة في إقامة شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان المغرب الكبير بقصد المساهمة في استقرار المنطقة. وتهدف المبادرة أساسا إلى تحرير التجارة وإقامة منطقة للتبادل الحر، إلى جانب تنمية ودعم القطاع الخاص والإصلاحات الهيكلية للإقتصاديات المغربية وترقية الإستثمارات. وقد اعتبرت الولايات المتحدة بأن إقامة منطقة للتبادل الحر بين هذه الدول، يعد شرطا أوليا للتبادل الحر بينها وبين الدول المغربية¹⁸.

ومن جهة أخرى، عبرت كل من فرنسا وإسبانيا عن موقفهما الرامي إلى رفع العراقيل التي من شأنها اعتراض التقارب بين الدول المغربية. وهذا ما عبر عنه الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك على هامش منتدى (5+5) نوفمبر 2003 بتونس. ونفس الموقف عبر عنه وزير الخارجية الإسباني أنخيل موراتينوس في اجتماع (5+5) عام 2008.

إن إلحاح أوروبا على وجود نوع من الوحدة المغربية لا يأتي، فقط، من باب السعي لإيجاد مخاطب واحد بدل دول متفرقة، وضمان سوق لمنتجاتها، بمنطقة توجد بها خمس دول تغطي مساحتها الكلية 3/4 شمال القارة الإفريقية بنحو 5,5 كلم مربع، وبتعداد سكاني قدره حوالي 100 مليون نسمة، ومصدر مهم للمواد الأولية. وإنما تفعل ذلك أيضا لدواعي أمنية قد تكون على رأس الأولويات حاليا. إذ تريد أن تجعل من المنطقة جدارا واقيا من الإرهاب العابر للقارات، التهريب، والمجرة السرية¹⁹.

لكن في المقابل، يمكن القول بأن تفعيل الإتحاد المغربي قد يكون في صالح بعض القوى الأجنبية وذلك على عدة المستويات. ولعل التخوف من الإضرار بالمصالح الإقتصادية يعد أول هذه الهواجس. فالإتحاد الأوروبي مثلا، الذي يعد الشريك الأول لكل الدول المغربية تقريبا، بحكم التقارب الجغرافي والعلاقات التاريخية، قد تتضرر مصالحه الإقتصادية بفعل تفعيل هذا الإندماج. والسبب في ذلك، يعود إلى كون تفعيل مقتضيات الإتحاد، معناه مراجعة كل الإتفاقيات الموقعة مع باقي الدول والإتحادات، إذا كانت هذه الإتفاقيات تتعارض مع ميثاق الإتحاد المغربي أو إحدى بنوده. أي جعل كل الإتفاقيات الموقعة موافقة لميثاق الإتحاد وبنوده نصا وروحا. ففي الإتحاد الأوروبي، وقبله المجموعة الأوروبية، كان هناك تنسيق على مراجعة كل الإتفاقيات المتعارضة مع الإتفاقية المنشئة للإتحاد وللمجموعة الأوروبية لجعلها تتوافق معها. مما يعني بأن نسبة التبادل التجاري بين دول الإتحاد، سترتفع على حساب انخفاض نسبة هذا التبادل مع الدول الأوروبية. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

¹⁷ أعمار جفال، مرجع سابق، ص: 54.

¹⁸ المرجع نفسه، ص: 59.

¹⁹ محمد هناد، "معطى العلاقات بين الجزائر والمغرب في مسار الوحدة المغربية"، أشغال الندوة المغربية، مرجع سابق، ص: 89.

فالخلاصة التي يمكننا الوصول إليها، أن الإتحاد المغاربي وفق المعايير المعتمدة في بناء الإتحادات هو قائم وعلى كل المستويات، غير أنه مغيب في جزئية واحدة هي الجزئية السياسية بسبب بعض الخلافات الدائرة بين بلدانه، وعلى رأسها خلاف الصحراء المغربية.

المحور الثالث:

الوحدة المغاربية بعد الحراك العربي: الخيار الإستراتيجي لحماية المنجزات ومواجهة التداعيات.

لقد أصبحت مسألة إعادة النظر في إحياء اتحاد المغرب الكبير من أولى الأولويات للدول المغاربية بعد موجات الربيع العربي. ولعل الهاجس الأمني صار أكبر دافع للرغبة في تنسيق الجهود بين هذه الدول كحتمية من شأنها مواجهة الأخطار التي تواجه المنطقة.

إن احتدام المشكل الأمني في المنطقة المغاربية، يستوجب ضرورة إعادة النظر في تضافر الجهود وتكاملها بقصد احتواء مجموعة من الظواهر التي باتت تهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة، من قبيل: التهريب، الهجرة غير الشرعية والإرهاب. وهذا ما ذهب إليه الرئيس السابق للمفوضية الأوربية عندما دعا الدول المغاربية إلى ضرورة خلق تكامل سياسي ودستوري حقيقي لإعادة بعث الإتحاد المغربي. فأوروبا التي كانت تعول كثيرا على التعامل الثنائي مع الدول المغاربية، عادت لتدرك أن مشاكل المغرب الكبير لا يمكن حلها أو تفادي آثارها المدمرة على الضفتين بتلك الشراكات الثنائية الخجولة. وبالتالي، ضرورة التوجه نحو تبني الحل الإقليمي لها. كما سعى الإتحاد الأوربي، بعد انفراج أزمة لوكربي، إلى التواصل المكثف مع ليبيا بقصد إدماجها في الشراكة الأورومتوسطية²⁰.

إن ما يبعث على الأمل والإرتياح، هو وصول قيادات جديدة إلى الحكم في بعض الدول المغاربية، قد تكون في تعاملها مع هذا الورش، مغايرة لسابقتها. وأعني هنا، حماس الذي أبداه الرئيس التونسي منصف المرزوقي لإحياء تجربة المغرب الكبير بتحريك هياكله وأجهزته²¹، والذي من شأنه الحديث عن التدرج في إنهاض هذه التجربة. ولعل الزيارات التي قام بها إلى دول الإتحاد تركي هذا الطرح، إذ دعا إلى استنساخ تجربة الإتحاد الأوربي عن طريق تبني، تقريبا، نفس التنظيم والهيكلية (برلمان مغاربي يعبر عن إرادة الشعوب، مفوضية عامة...) والدعوة إلى معالجة المشاكل الاقتصادية والأمنية التي تعيشها المنطقة المغاربية، من خلال تعميق التعاون بين هذه الدول عن طريق جسر اتحاد المغرب الكبير. وهذا ما أكد عليه خلال زيارته الأخيرة لكل من المغرب والجزائر، ودعوته إلى عقد قمة مغاربية في تونس نهاية السنة.

إن كل المؤشرات تشير إلى وجود رغبة في إحياء اتحاد المغرب الكبير، وبأن جملة من الخلافات تحول دون تفعيله. غير أن مستجدات الربيع العربي وتداعيات الأزمة المالية العالمية تستوجب التمعن في تنسيق الجهود بين الدول لتجاوز الظرفية. فالحديث عن إحياء التجربة صار بمنطق الضرورة وليس بمنطق سياسي فحسب.

²⁰ عمار جفال، مرجع سابق، ص: 60.

²¹ للتوسع في هذا الموضوع، انظر: أحمد بنكوكوس، *العلاقات بين دول المغرب العربي وآفاق الوحدة*، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس-أكادال، الرباط، 1989، ص: 113 وما بعدها.

إن مستقبل العلاقات المغاربية بعد مستجدات الساحة الدولية عموماً، والعربية خصوصاً، والمغاربية على وجه التحديد، يمكن أن يكون أمام احتمالين كبيرين: أولهما اتحاد قطاعي يتوخى أساساً الاندماج المغاربي على مستوى قطاعي الاقتصاد والأمن. فتفعيل الاندماج الاقتصادي بالمغاربي يعبر عن رغبة الشعوب المغاربية في تحقيق التواصل والتكامل، نتيجة توافر أسس وإمكانيات التكامل، وخاصة تجانس الطبيعة الجغرافية لدول المغرب الكبير، وكذلك التداخل الاجتماعي والتجانس الثقافي العربي والإسلامي وحتى الأمازيغي للشعوب المغاربية²².

أما الاندماج القطاعي الخاص بموضوع الأمن، وربما هو الأهم، فهو ناتج عن التخوف من الانفلات الأمني وتدهور الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب الكبير بسبب الثورات في كل من تونس وليبيا، والتخوف من انتشار الأسلحة وسقوطها في أيدي الإرهابيين، هذا وبالإضافة إلى تزايد خطر المحرقة غير الشرعية والإتجار بالبشر. فكل هذا وذاك يحتم التكتل والإتحاد لمواجهة هذه الأخطار العابرة للدول والمحتاجة إلى تنسيق بيني قوي.

أما الاحتمال الثاني، فيتمثل في تفعيل الإتحاد على جميع الأصعدة إن توفرت إرادة جميع الأطراف وتم استبعاد النقاط الخلافية لتحل تدريجياً بالحوار، وأعتقد جازماً بأن قضية الصحراء المغربية ستحل بالتأكيد عن طريق الإتحاد.

ولعل ما يبعث على التفاؤل بخصوص مستقبل العلاقات المغاربية، هو صعود الأحزاب الإسلامية بأغلب دوله²³. هذه الأحزاب ذات التوجه الإسلامي تتعامل بمنطق الوحدة/ الأمة الذي من شأنه التعجيل بانطلاق الإتحاد ونفخ الروح فيه من جديد. أضف إلى ذلك أن صعود هذه الأحزاب هو إفراز شعبي خالص، والإرادة الشعبية تنحو نحو الوحدة وتتوق إلى الإندماج والتعامل المشترك، لما بين شعوب البلدان من مشتركات عدة وعلى جميع المستويات²⁴.

خاتمة: إن فكرة الإندماج المغاربي، بعد الحراك العربي، صارت تفرض نفسها على جدول أعمال أجندة السياسات الخارجية للدول المغاربية. فلم تعد المسألة سوريالية سياسية بقدر ما هي ضرورة وحتمية فرضتها مستجدات الساحة الدولية والمغاربية خصوصاً.

إن هبوب رياح الثورات العربية وما تمخض عنها من تغييرات وتحديات أمنية بالأساس، تحتم اعتناق عقلية جديدة والإيمان الراسخ بالاندماج كخيار استراتيجي لمعضلات المرحلة. فالتكامل المغاربي أنجع سبيل للحفاظ على مكتسبات الثورات التي شهدتها بعض البلدان المغاربية، وقيام الإتحاد، بعد هذه الانتصارات الشعبية، يعد من الأهمية بمكان لكون الشعوب ستكون قد ساهمت بإرادتها في ترسيخ أقدام الإتحاد وتفعيله.

²² هذا ما أشارت إليه ديباجة الدستور المغربي لسنة 2011. حيث تم الاعتراف بمعطى الأمازيغية كمكون للهوية المغربية. وأكدت الديباجة، كذلك، على التزام المغرب بالعمل على بناء الإتحاد المغاربي كخيار استراتيجي. انظر: دستور المملكة المغربية 2011، الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، الصادر في 27 شعبان 1432/ 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432/ 30 يوليوز 2011، ص: 3610.

²³ للتوسع في الموضوع، انظر في ذلك: بلال التليدي، *الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، وتدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)*، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2012، ص: 10 وما بعدها.

²⁴ أشار الملك محمد السادس في خطاب المسيرة الخضراء، بتاريخ 6 نونبر 2013، إلى ما يفيد بأن الجزائر تحذر أموالاً طائلة في سبيل شراء مواقف بعض المنظمات الحقوقية لنشويه ص. ورة المغرب في هذا المجال. هذه الأموال تخصم من نسبة ازهار شعب شقيق لا يجني من ذلك إلا تعطيل الإندماج المغاربي. مما يعني بأن المسألة فيها موقفان: الموقف الرسمي، وموقف الشعب الذي يرفض كل ما من شأنه عرقلة انطلاق الوحدة المغربية.

إن الإنطلاقة الفعلية للإتحاد المغاربي لا يستوجب بالضرورة انطلاق كل الدول المشكلة له دفعة واحدة. إذ بالإمكان أن تنطلق دولتان أو أكثر في تفعيل مسلسل الاندماج، والبدء في التعامل في المشتركات لتلتحق بعد ذلك الدول الأخرى. ولعل هذا ما حدث في تجربة الإتحاد الأوروبي، حيث لم يبدأ المشروع إلا بخمس أو ست دول لتلتحق الدول الأخرى بالإتحاد بعد ذلك²⁵.

إن النتائج الإيجابية التي حققتها بعض شعوب الدول المغاربية من وضع حد لأنظمتها الإستبدادية لا يمكن أن تصان إلا بهذا الإتحاد، وذلك عن طريق خلق قطب اقتصادي قوي بفتح الحدود والتعامل، بالتالي، مع سوق استهلاكية واسعة، والعمل على إنماء المنطقة على جميع الأصعدة في ظل تنافسية قوية من بعض الإتحادات والدول الأخرى. هذا وناهيك عن تأمين المنطقة ضد أي تهديد قد يودي بسلامتها ويقوض أساس استقرارها. غير أن كل هذا وذاك، سوف لن يتحقق إلا بتوافر إرادة سياسية حقيقية لدى كل الأطراف، وبالتزسيخ السليم لمبدأ الوعي: ووعي الوحدة ووحدة الوعي.

لائحة المراجع:

1. للإستزادة في الموضوع، انظر: محفوظ سلام، *الربيع العربي ومستقبل التحولات الراهنة*، على الرابط:
2. <http://www.mahfoudsalam.com>, consulté le: 1er avril. 2014 à 16h
3. عمار جفال، *أثر العوامل الخارجية على المسار التكاملي بين دول المغرب العربي*، أشغال الندوة المغاربية : نصف قرن على المشروع المغاربي: كلفة اللامغرب، المنظمة من طرف مختبر الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش، نونبر 2008، مطبعة الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2010، ص: 49.
4. لقد نص الدستور المغربي لسنة 2011 على عبارة "المغرب الكبير" عوض "المغرب العربي". وذلك في إشارة واضحة إلى ضم المنطقة لمجموعة من الهويات، كالأمازيغية مثلاً.
5. برنامج في العمق، *اتحاد المغرب العربي والآفاق المستقبلية*. انظر الرابط:
6. <http://aljazeera.net>. consulté le 10: 03. 2014 à 14h
7. للتوسع في الموضوع، انظر: محمد محمود، *اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملي*، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 7، القاهرة، 1977، ص: 10 وما بعدها.
8. برنامج في العمق، *اتحاد المغرب العربي والآفاق المستقبلية*، انظر الرابط:
9. <http://aljazeera.net>. consulté le 10: 03. 2014 à 14h
10. تعتبر حل الدول المغاربية أوربا شريكها الأول، وذلك لعدة اعتبارات. ولعل العامل الجغرافي، بسبب القرب، أكبر معامل في هذا الجانب.
11. ¹Voir à ce propos: Michel CHAMU, pouvoir et institutions au Maghreb, office des publications universitaires, Alger, 1983, p. 143.
12. برنامج في العمق، اتحاد المغرب العربي والآفاق المستقبلية، انظر الرابط:
13. <http://aljazeera.net>. consulté le 10: 03. 2014 à 14h
14. للتوسع في هذا الموضوع، انظر: أحمد بنكوكوس، *العلاقات بين دول المغرب العربي وآفاق الوحدة*، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس-أكادال، الرباط، 1989.
15. بلال التليدي، *الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، وتدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)*، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2012.

²⁵ لا أتحدث هنا عن مسألة العضوية، فالمسألة محسومة في كون الإتحاد به خمس دول مع إمكانية إضافة دول أخرى عربية إفريقية. ولعل مصر أولى المرشحات باعتبارها كانت تحضر جلسات اللقاء المغاربية بصفتها عضوا مراقبا. وإنما أقصد البدء في التعامل الإندماجي الودودي الفعلي على مستوى أصعدة وقطاعات العمل.